أمر القياس :

رسم البصريون خطتهم في النحو بعد أن جعلوا نصب أعينهم الهدف الذي اليه يرمون ، وهو عصمة اللسان من الخطأ وتيسير العربية على من يتعلمها من الأعاجم . ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب ثم استقروا أحواله فوضعوا قواعدهم على الاعم الاغلب من هذه الاحوال ، فإن تناثر هنا وهناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم سلكوا بها — بعد التحري من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم — احدى طريقتين: اما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة ، واما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها ، جاعليها من الصنف الذي سموه مطرداً في السماع شاذاً في القياس ، وقد مر بك هذا (ص ٦٢) . وذلك مثل (استحوذ واستصوب) والقياس فيها الإعلال مثل (استقال، استجاد، استطال .. الخ) فقالوا : تحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب ولا يقاس عليها ، بل منهم من ذهب الى أن اتخاذ القياس فيها (استحاذ ، استصاب) غير خطأ .

وهم الذين أمعنوا في أحوال الكلام العربي ، واستنبطوا علله ، وحكّموا فيها المنطق والعقل حتى جاءت قواعدهم في القياس والنحو

= التحديث ص ٥٨ . وللحاكم كلمة قريبة من هذه قال : « وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة » — انظر « معرفة علوم الحديث » ص ١١٢ .

الذي بني عليها متماسكة متناسقة في الجملة ، ولا بد في كل تنسيق من تشذيب يخرج بعض النتوء من الهيكل المشذب. ولم يكن الى الصواب من عاب عليهم من المحدثين أنهم بتعميم هذه القواعد قد أهدروا شيئاً من اللغة ، فهم حين يختارون بين اللغتين أشيعهما وأقربهما الى القياس، قد قاموا بخير ما يمكن أن يقوم به من يريد حفظ اللغة ، ومع أن الكوفيين جمعوا ماهب ودب ولم يفرطوا في شيء مما وصل اليهم ، لم يدّعوا ولم يدّع لهم أحد أنهم لموا اللغة من أطرافها وأحصوها ، وأنا نجد عندهم كل لغات العرب بلهجات قبائلها ؛ بل نحن أحرى أن نجد عند البصريين المنظمين المنسقين مالا نجده عند غيرهم ، فالنظام يحفظ في نسق ما لا يستطيع غيره ان يحفظه .

أما الكوفيون فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه ، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجاً خاصاً لهم ، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر ؛ فلما اقتضتهم المنافسة ان يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ماعندهم مما يتنزه عن روايته البصري ، ثم جعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه ، فانتشرت عليهم قواعدهم ولم يعدْ لها مايمسكها من نظام او منطق ، وضاعت الغاية من وضع النحو فلم يعد - في ايديهم - أداة تيسير لتعلم العربية ، بعد أن اصبحت له قواعد بعدد ما جمعوا من شواهد ، وهذا شيخهم وكبيرهم الكسائي : « كان يسمع الشاذ

الذي لايجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو »[1] وحتى ضاق به وبقياسه وبسماعه اليزيدي فقال :

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأول
فجاءنا قوم يقيسونه على لغى اشياخ قطربل
فكلهم يعمل في نقض ما به يصاب الحق لايأتلي
ان الكسائي وأشياعه يرقون بالنحو الى اسفل[2]

وغلب هذا الانحراف على الكوفيين حتى قال الاندلسي شارح المفصل : «الكوفيون لوسمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه اصلا وبوبوا عليه.»[3]

اما قياسهم نفسه ومقدار جودته فقد مر بك في المناظرات نمط منه وعرفت وهيه حين يعللون بالتوهم مرة في رسم (والضحى)، وبتسليط فعل مقدر على احد المتعاطفين دون الثاني في قضية (فاذا هو اياها).

* * *

اتجه بعض الباحثين المحدثين الى عد المذهب الكوفي مذهب سماع

---

(١) ارشاد الاريب ١٣/١٨٣ . ويقول ابن درستويه . « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد النحو بذلك - بغية الوعاة ص ٢٣٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٤ وبغية الوعاة ص ٣٣٦ وإرشاد الاريب ٢٠/٣١ . (٣) الاقتراح ١٠٠ .

على حين عدوا المذهب البصري مذهب قياس ؛ فذهب الاستاذ احمد امين الى أن الكوفيين «يحترمون كل ماجاء عن العرب ويجيزون للناس ان يستعملوا استعمالهم»[1]، وبالغ المرحوم الاستاذ طه الراوي فقال : «أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع ، لا يخفر له ذمة ولا ينقض له عهداً . ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله أو نسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الاكثر .»[2]

وأود هنا ــ بعد ما مر بك ــ أن أحرر هذا الأمر فأفرق بين القياس ذي الأصول المقررة ، والقياس المشوش الذي لا ضابط له . فالصحيح أن الفريقين كانا يقيسان ، وربما كان الكوفيون أكثر قياساً إذا راعينا (الكم) فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس . أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا (الكيف) ــ والحق مراعاته ــ فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب ، ولهم في القياس اصول عامة يراعونها . والزمن حكم لعلمهم بالبقاء إذ كان الأنسب والأضبط ، فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصرياً في أغلبه .

تصرفت الحياة في هذا الأمر بما لا يشعر به البصريون ولا الكوفيون ، إذ أن لها اختيارها الخاص الملائم : تقبل ما يروقها

---

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٩٥ .

(٢) نظرة في النحو : مجلة المجمع العلمي العربي ١٤/٣١٩ .

وتحييه غير آبهة لما يقول هؤلاء ولا ما يقول اولئك ، وإنما السليقة اللغوية الخفية في نفوس المتكلمين هي التي احتفظت بما كان أقرب لروح العربية الأولى : فمات بل لم يولد ما جانف هذه السليقة ، فما احد قال ولا يقول اليوم (الرجال قام) وإن قال المذهب الكوفي بتقديم الفاعل على الفعل .

اما السماع فهل كان الكوفيون (يحترمونه) حقاً كما قال الأستاذ احمد امين ؟ ، (وهل كان لواؤه بيدهم لا يخفرون له ذمة) كما قال المرحوم الاستاذ طه الراوي ؟ لعلك بعد ما سبق لك موقن معي ان السماعيين هم البصريون لا الكوفيون ؛ فمن احترام السماع صيانته وحفظه من كل موضوع ، ومن احترامه تحري حال المسموع منه ، فلا فلا يُدس فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطربّل ، ومن احترامه ألا نساوي فيه بين القليل النادر والاكثر الشائع فنغمط حق هـذا الاخير . وإنّ حشرنا فيه الضعيف والشاذ واللحن والخطأ مما يقع فيه أعراب السواد ، والشعر المصنوع مما دسه حماد وخلف الكوفيان ؛ خفر لذمته ونقض لعهده[1] .

الحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه (واحترموه)،

---

(١) كان يونس بن حبيب يقول : إن لم يكن بُزرج النحوي (الكوفي) أروى الناس فهو اكذب الناس .» كان كذاباً ، كثيراً ما يحدث بالشيء عن رجل ثم عن غيره . — انظر ترجمته في الفهرست وفي إنباه الرواة .

على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه ، والامر في القياس على هذه الوتيرة، نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون ، على حين هو في يد الكوفيين مشوّش غير واضح المعالم ولا منسجم في أجزائه ، ولا مطرد . بل تجد فيه ظاهرة غريبة جداً ، وهي إطلاقهم ـ وهم المتقيدون بالسماع ـ الاشتقاق فيما لم يسمع عن العرب ، فقد ذهبوا الى قياس (مَفْعل وفُعال على نحو مثنى وثلاث) من خمسة الى تسعة على حين لم يسمع عن العرب ذلك إلا من واحد الى اربعة ، والبصريون أنفسهم ـ وهم القياسيون ـ منعوه (إلا المبرد منهم) لعدم السماع ، ولأن يكون ذلك من البصريين أحرى اذ هو بمذهبهم أشبه وعن مذهب الكوفيين أبعد . وهـذا يؤكد لك ما ذهبت اليه من أنه مذهب غير منسجم الأجزاء .

أميل اذاً الى أن المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم . لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين مذهب السماع ومذهب القياس وهما حقاً وجدا ولكن في البصرة لا في الكوفة . أما القياس فليست بصريته موضع خلاف ، وأما السماع الصحيح فإني أوثر أن أنقل فيه كلام الاستاذ احمد امين نفسه في أن هذه المدرسة مدرسة بصرية ، قال :

«كانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامها الاولى ، فهم يقولون : إن ابن أبي اسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلاً للقياس

وكانا لا يأبهان بالشواذ ولا يتحرجان من تخطئة العرب ؛ وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضاً على عكسهما: يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم ، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين ، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين ولا سيما الكسائي الكوفي .»

وهذا حق مع استدراك واحد ، هو أن أبا عمرو ويونس يعظمان قول العرب بعد التحري والتثبت من أنه كلام العرب المحتج بهم ، أما الكوفيون فلا يتحرون ، ولو قال الأستاذ (فغلبت النزعة الثانية مشوهة الخ..) لطابق المفصل، وجميل ما حكم به بعد ذلك بين المذهبين:

« ونرى في هاتين النزعتين أن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً ، وأن طريقتهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة ، وأن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً (كذا) ، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضي من رواية ضعيفة أو موضوعة او قول لا يتمشى مع المنطق والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ ، من غير أن يهملوا شيئاً حتى الموضوع »[1]

---

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٩٦ .

هذا وللقاضي الجرجاني في كتابه (الوساطة) الذي ألفه للدفاع عن المتنبي الكوفي والحكم بينه وبين خصومه ، حكم يسرني إثباته له لما فيه من توضيح =

وبهذا لا يكون من الدقة ـ في رأيي ـ إطلاق النزعة السماعية على المذهب الكوفي والنزعة القياسية على المذهب البصري . والدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه وفي أقوال الكوفيين والبصريين ألا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية يختلف حظ كل منهما صحة وحالاً ومقداراً بين البلدين ، بل بين نحاة كل بلد على حدة . على ذلك الأساس يصح أن نعيد النظر في النحو وتاريخه ورجاله بهذا التصنيف الجديد ، بعد أن علمنا أن النزعتين تتمثلان على حقهما بالبصرة لا بالكوفة .

. . .

وبعد فهذه أحكام تقريبية لا مطردة ، إذ أن في المذهب الكوفي مسائل جيدات تختار على مثيلاتها في المذهب البصري ، كإعمالهم مثلاً اسم المصدر عمل المصدر ، فحكمهم في ذلك صحيح واضح تؤيده روح القواعد والمنطق ، وشاهداهم عليه صحيحان قويان[1] وما اتجهوا اليه

=الأمر هنا على رغم سوقه مساق الدفاع عن الكوفيين قال :

ولاهل الكوفة رخص لاتكاد توجد لغيرهم من النحويين .... غير انهم لايبلغون بها مرتبة « الاهمال » للقواعد العامة . انظر الوساطة ص ٤٦٦ .

(١) قول القطامي يمدح زفر بن الحارث الكلابي :

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعا

والحديث الشريف : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء . » =

في اعراب مخصوص (نعم وبئس)[1] أيسر وأقرب الى الفطرة اللغوية من مذهب اخوانهم البصريين، وكذهاب بعضهم في قضية (أشياء) وانها جمع لشيء منعت من الصرف لشبه ألفها بألف التأنيث[2]، ولهم أشباه هذه المسائل.

وبذلك تدرك صواب الظاهرة التي قدمت بها هذا الكلام من ان الحق يصيبه هؤلاء تارة وهؤلاء تارة.

ونختتم هذه الفقرة بمثل صغير من الخلاف بين المدرستين ننتزعه من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري) نموذجاً لقضايا جاوزت المئة في هذا الكتاب، يبسط في كل منها رأي الكوفيين وحججهم ثم رأي البصريين وحججهم مع ردودهم على حجج الكوفيين غالباً.

= ففزع البصريون في رد القاعدة الى أن الحديث مروي بالمعنى، والى ان البيت فيه ضرورة.

لكن الزمن حكم للكوفيين فصحت قاعدتهم وسار عليها الناس وقبلها النحاة حتى يومنا هذا. ونحو من هذا: القاعدة التي وضعها البصريون في وجوب إعادة الجار قبل المعطوف على المجرور وقد عرفت أمرها ص ٣٩.

(١) انظرها في كتاب (الانصاف في مسائل الخلاف) ص ٦٦.

(٢) المصدر السابق ص ٤٨٢ فقد ركب البصريون في هذه المسألة متن عمياء واضطروا الى الاستغاثة بأوهى العلل حتى بانحراف اللسان وكان من حججهم قول بعض العرب (ما أيطبه) بدل (ما أطيبه)!